وزير العدل: النضج المؤسسي والجودة القضائية محور المرحلة المقبلة في تطوير القضاء التجاري

27 أغسطس، 2026

أوضح وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، خلال لقائه رؤساء المحاكم التجارية، أن المرحلة المقبلة في تطوير القضاء التجاري تركز على تعميق النضج المؤسسي والجودة القضائية، والبناء على ما تحقق من منجزات، بما ينعكس على جودة المخرجات، ووضوح الإجراءات، وتحسين تجربة المستفيدين.

وأشار معاليه إلى ما يحظى به المرفق العدلي من دعم غير محدود من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظهما الله –، مؤكدًا أهمية مواصلة التطوير وتعزيز التكامل في العمل القضائي.

وأكد أهمية الاستفادة من البيانات والمؤشرات في تحديد فرص التحسين، بما يعزز جودة المخرج القضائي، وسرعة الفصل، ووضوح الإجراءات واتساق الممارسات، مؤكدًا مسؤولية رؤساء المحاكم عن جودة أداء المحكمة، وأهمية التدريب والتأهيل المستمر وتراكم المعرفة القضائية.

وشدد وزير العدل على أهمية النظر إلى رحلة القضية من منظور المستفيد، والاستفادة من ملاحظاته ومخرجات الشكاوى في تطوير الإجراءات ورصد الإشكالات المتكررة ومعالجتها.

وفيما يتعلق بمستقبل العمل القضائي، أكد معاليه أهمية التوسع في توظيف الذكاء الاصطناعي بما يسهم في رفع الجودة، وتسريع الإجراءات، واستباق مواطن التعثر، وإعادة تصميم رحلة القضية، وصولاً إلى عمل قضائي أكثر كفاءة وجودة وتجربة أفضل للمستفيد.